

هل لدى الناتو إستراتيجية للشرق الأوسط؟ قراءة نقدية من منظور الجناح الجنوبي

ويسل كورت*

* جامعة إسطنبول
مدينتات، تركيا

ملخص: تتناول الدراسة تطور دور الناتو في الشرق الأوسط من شراكات ما بعد الحرب الباردة إلى قمة أنقرة 2026، وتجادل بأن الحلف لم يصغ إستراتيجية إقليمية موحدة، بل اعتمد تدريجياً «مقاربة جنوبية» تشمل الشراكات، وإدارة الأزمات، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري، وبناء القدرات. وأعاد الغزو الروسي لأوكرانيا 2022، رغم تكريسه أولوية الجناح الشرقي، إبراز المخاطر الآتية من الجنوب ضمن مفهوم الأمن بزاوية 360 درجة، عبر قمتي مدريد وواشنطن، ومأسسة سياسة الجوار الجنوبي. لكن اتساع النشاط لا يرقى إلى إستراتيجية متكاملة؛ لغياب توافق التهديدات والإرادة السياسية والأولويات الواضحة. وقد تخلق الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران انقسامات إضافية داخل الحلف.

الكلمات المفتاحية: الناتو، الشرق الأوسط، مبادرة إسطنبول للتعاون، قمة أنقرة.

Does NATO Have a Middle East Strategy? A Critical Reading from the Southern Flank

VEYSEL KURT*

ORCID NO: 0000-0003-4619-4018

veysel.kurt@medeniyet.edu.tr

* Istanbul
Medeniyet
University,
Türkiye

ABSTRACT: This article traces the historical and institutional evolution of NATO's Middle East role, from post-Cold War partnerships to the 2026 Ankara Summit. It argues that NATO lacks a unified regional strategy, instead developing a gradual Southern approach that combines partnerships, crisis management, counterterrorism, maritime security, and capacity building. Russia's 2022 invasion of Ukraine renewed attention to the Eastern Flank while paradoxically reframing threats from the South. Madrid 2022 and Washington 2024 advanced this process through institutionalizing the Southern Neighborhood approach within NATO's 360-degree security framework. Nevertheless, expanded institutional activity does not constitute a comprehensive Middle East strategy. A U.S./Israeli-Iranian war could generate new divisions within the alliance.

Keywords: NATO, Middle East, ICI, Ankara Summit.

رئيسة: تمكينة
2026-(3/15)
101 - 124

Received Date: 21 / 07 / 2026 • Accepted Date: 02 / 09 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

مقدمة

شهد مفهوم الناتو للأمن، بعد الحرب الباردة، توسعاً على المستويين الجغرافي والمفاهيمي، بعدما أسس الحلف عام 1949 لحماية أمن أوروبا في مواجهة التهديدات الصادرة عن الاتحاد السوفيتي. وأخذت قضايا عابرة للحدود، مثل الإرهاب، والفاعلين المسلحين من غير الدول، والحروب الأهلية، وهشاشة الدول، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير النظامية، وأمن الطاقة وخطوط الملاحة البحرية - تتبوأ مكانة متزايدة في أجندته الإستراتيجية.

ومع احتمال تحول هذه القضايا إلى تهديدات أمنية، وسّع الناتو تعريفه المؤسسي للتهديدات ومقاربتة للأمن. كما أسهم اتساع هذا التعريف، إلى جانب التدخلات الأمريكية في الشرق الأوسط، في زيادة اهتمام الناتو بالمنطقة. وهكذا دخل الشرق الأوسط، الذي لم يُنظر إليه منذ تأسيس الحلف بوصفه مسرحاً مباشراً للعمليات، ضمن أجندة الناتو بفعل حروب الخليج، وغزو العراق، والحرب الأهلية السورية، وصعود تنظيم داعش، والأزمة الليبية، والتوترات الأمنية الأحدث المرتبطة بإيران والخليج.

لكن تزايد حضور الشرق الأوسط في أجندة الناتو الأمنية لا يعني بالضرورة أن الحلف يملك إستراتيجية متكاملة ومحددة بوضوح تجاه المنطقة؛ إذ تشكلت مقاربتة للشرق الأوسط، لا من خلال وثيقة إستراتيجية أو عقيدة واحدة، بل عبر تدابير مرحلية، وممارسات لإدارة الأزمات، وعمليات عسكرية، وأنشطة تدريب واستشارة، وآليات شراكة مختلفة.

وفي هذا الإطار، تمثل مبادرة الحوار المتوسطي، ومبادرة إسطنبول للتعاون، وأنشطة الناتو التدريبية والاستشارية في العراق، ومبادرات بناء القدرات الدفاعية في دول الخليج - أهم أدوات الانخراط المؤسسي للحلف في المنطقة. وإذا أضيف إلى ذلك التدخل العسكري المباشر في ليبيا، والدعم المقدم للتحالف الدولي الذي تشكل لمواجهة التهديدات الآتية من سوريا، يتضح أن الناتو ليس فاعلاً سلبياً أو مراقباً خارجياً بالكامل في الشرق الأوسط.

غير أن السؤال يبقى مطروحاً حول ما إذا كانت هذه الأدوات والممارسات المتعددة تندرج ضمن عقيدة محددة، وتعريف مشترك للتهديد، ونطاق جغرافي واضح، وأهداف إستراتيجية مرتبة بحسب الأولوية، وفهم متسق للتدخل. وغالباً ما جاءت هذه المبادرات،

بوصفها استجابات لمشكلات ظرفية، مكملة لانخراط الولايات المتحدة في المنطقة؛ لذلك يصعب اعتبارها مكونات لإستراتيجية متكاملة.

وهنا تبرز أهمية التمييز المفاهيمي بين سياسة الناتو تجاه الشرق الأوسط وإستراتيجيته للشرق الأوسط. فإدارة منظمة ما لعلاقات سياسية مع إقليم معين، أو إنشاؤها آليات للشراكة، أو مساعدتها في تطوير القدرات، أو تدخلها عسكرياً في أزمات محددة، لا يعني تلقائياً أنها تمتلك إستراتيجية شاملة لذلك الإقليم.

فالإستراتيجية لا تقتصر على مجموع الأدوات والأنشطة، بل تتطلب تحديد التهديدات، وترتيب الأولويات، وبيان الأهداف السياسية، وإقامة صلة منسجمة بين هذه الأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها. ومن هذا المنظور، تشير أنشطة الناتو في الشرق الأوسط من جهة إلى علاقة أكثر كثافة ومأسسة بين الحلف والمنطقة، لكنها تشير من جهة أخرى تساؤلات مهمة بشأن التماسك الإستراتيجي لهذا الانخراط.

وقد جعل مفهوم «الخروج من المجال أو فقدان الفاعلية»، الذي طوره الناتو في تسعينيات القرن الماضي، إلى جانب مقاربة «الجوار الجنوبي» التي برزت في الآونة الأخيرة، هذا النقاش أكثر أهمية. فقد اتخذ الحلف خطوات نحو معالجة أكثر انتظاماً لتأثير التهديدات وحالات عدم الاستقرار الصادرة عن الشرق الأوسط وإفريقيا على أمنه.

وأكد، في مفهومه الإستراتيجي لعام 2022، عبر تبني مقاربة أمنية بزاوية 360 درجة، أن الأمن لا ينبغي تقييمه في ضوء التهديدات الصادرة عن الجناح الشرقي فقط، بل ينبغي تقييمه في سياق المخاطر الآتية من الجنوب أيضاً. واكتسب هذا التوجه مضموناً أكثر تحديداً من خلال مسار التقييم الذي بدأ بعد قمة فيلنيوس عام 2023. ثم انتقل إلى مرحلة جديدة مع إقرار خطة عمل في قمة واشنطن عام 2024، هدفها تطوير مقاربة أقوى وأكثر إستراتيجية وتركيزاً على النتائج تجاه الجوار الجنوبي.

ومع ذلك، يصعب الادعاء بأن مقاربة الناتو للشرق الأوسط قد تغيرت من جذورها بسبب هذه الترتيبات المؤسسية. فمفهوم «الجوار الجنوبي» نفسه يثير سؤالاً نقدياً مهماً: هل يمتلك الناتو تقييماً متكاملًا للتهديدات وتوافقاً سياسياً يسمحان له بالتعامل مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل، رغم اختلاف دينامياتها السياسية والأمنية، ضمن إطار إستراتيجي واحد؟

ويصعب إعطاء إجابة إيجابية عن هذا السؤال، ليس بسبب نقص القدرة العسكرية

لدى الناتو، بل بسبب حدود التوافق السياسي والإستراتيجي داخله. ويظهر ذلك بوضوح في اختلاف مقاربات الحلف للأزمات في الشرق الأوسط. ففي حرب العراق عام 2003، لم يشارك الحلف مؤسسياً في الحرب، لكنه تولى بعد إسقاط نظام صدام حسين أدواراً في التدريب والاستشارة وبناء القدرات داخل العراق.

وفي المقابل، أظهر الناتو عام 2011، عبر تدخله في ليبيا، أنه قادر على تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق عند توافر الشروط اللازمة. أما عدم تدخله في الحرب الأهلية السورية، رغم توافر ظروف مشابهة في بعض الجوانب، فيمثل تناقضاً واضحاً. وتوحي هذه الأشكال المختلفة من الانخراط بأن سياسة الناتو في الشرق الأوسط لا تقوم على عقيدة تدخل ثابتة ومحددة سلفاً، بل تتشكل وفق طبيعة الأزمات، والإطار القانوني الدولي، وخصوصاً درجة التوافق السياسي داخل الحلف.

وتضيف قمة القادة التي عُقدت في أنقرة بعداً جديداً إلى هذا النقاش بشأن مستقبل مقاربة الناتو تجاه الشرق الأوسط. فقد تضع الإشارات الواردة في بيان القمة إلى احتمال اضطلاع الناتو بدور في أمن مضيق هرمز الحلف تحت ضغط خلال المرحلة المقبلة، إذا سعت إيران إلى تغيير وضع المضيق أو عرقلة مرور السفن فيه.

ويشير اتهام الرئيس الأمريكي ترامب للناتو بالسلبية خلال مسار الحرب الذي بدأ في 28 فبراير 2026م، إلى جانب المسؤولية التي تحملها بشأن مضيق هرمز، إلى جدل جديد قد يشهده الحلف في الفترة القادمة.

وانطلاقاً من هذا النقاش، تجيب المقالة عن سؤال: «هل لدى الناتو إستراتيجية للشرق الأوسط؟». وتتمثل حجتها الأساسية في أن الناتو، رغم امتلاكه انخراطاً متزايداً وأكثر مأسسة في الشرق الأوسط، لا يملك بعد إستراتيجية مستقلة وواضحة ومتكاملة تجاه المنطقة.

فمقارنته الإقليمية تتسم بالتجزؤ، إذ تجمع بين إدارة الأزمات، والتدخل العسكري الانتقائي، والشراكات، وأدوات بناء القدرات. ويمكن النظر إلى مقاربة الجوار الجنوبي المستحدثة بوصفها محاولة لوضع هذا البناء المجزأ ضمن إطار أكثر تنسيقاً وإستراتيجية. إلا أن التباين الكبير بين المناطق التي يشملها مفهوم «الجنوب»، واختلاف التهديدات والأولويات بين أعضاء الناتو، والقيود السياسية على الانخراط العسكري للحلف، تشكل أبرز العقبات أمام تحول هذه المقاربة إلى إستراتيجية شاملة للشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، تبحث الدراسة أولاً التطور التاريخي لعلاقة الناتو بالشرق الأوسط وأدواته المؤسسية تجاه المنطقة، ثم تقيم أشكال انخراطه الفعلي في أزمات الخليج والعراق وليبيا وسوريا؛ لتحلل أوجه التباين بين الخطاب والممارسة في قضايا التدخل، ودفاع الحلفاء، وبناء القدرات.

ويتناول القسم الثاني المستجدات التي أدخلها الناتو على مقارنة الجوار الجنوبي منذ قمة عام 2022. ورغم ظهور خطابات وآليات جديدة، ترى الدراسة أن الناتو لا يزال يفتقر إلى إستراتيجية متكاملة. كما تخضع التماسك الإستراتيجي لسياسة الناتو تجاه الشرق الأوسط لتقييم نقدي من حيث الغموض الجغرافي، وترتيب التهديدات، والتوافق السياسي داخل الحلف، والعلاقة بين الأهداف والأدوات. أما القسم الثالث والأخير، فيحلل السيناريوهات التي قد تنتج عن الضغوط التي تفرضها الحرب الأمريكية-الإيرانية على الناتو، مستنداً في ذلك إلى البنود ذات الصلة الواردة في بيان قمة أنقرة.

التطور المفاهيمي والتاريخي لمقاربة الناتو تجاه الشرق الأوسط

تمثل الهدف الأساسي للناتو خلال الحرب الباردة، في حماية المجال الأوروبي-الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة، من التوسع العسكري والأيديولوجي للاتحاد السوفييتي، ومنع عودة النزعة العسكرية في أوروبا¹. ولذلك تشكل إدراك الحلف للتهديدات في إطار أوروبي بالدرجة الأولى، وركز التخطيط العسكري، وانتشار القوات، وترتيبات الدفاع الجماعي على ردع التهديدات التقليدية والنووية الصادرة عن الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو.

ورغم أن الجناح الجنوبي للناتو اقترب جغرافياً من الشرق الأوسط عبر البحر المتوسط وتركيا، فإن ذلك لم يؤدّ إلى نشوء سياسة إقليمية مستقلة أو إستراتيجية خاصة بالشرق الأوسط. فلم تدخل تطورات المنطقة ضمن أجندة الحلف الإستراتيجية إلا بقدر اتصالها بتمدد النفوذ السوفييتي، أو تنافس القوى الكبرى، أو تأثيرها المباشر في أمن تركيا، العضو في الناتو.

وبناء عليه، لم يكن الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة مجالاً أميناً قائماً بذاته في نظر الناتو، بل امتداداً محيطياً للمنافسة العالمية مع الاتحاد السوفييتي. ويرتبط غياب

إستراتيجية مباشرة للناطو تجاه الشرق الأوسط في تلك المرحلة بضيق نطاق مهام الحلف ووضوح تعريفه للتهديد ضمن إطار الدفاع الجماعي. فلم يتدخل الناطو، بوصفه مؤسسة، في الحروب العربية-الإسرائيلية، أو الثورة الإيرانية، أو الانقلابات الإقليمية، أو النزاعات الداخلية.

وكانت الأزمات السياسية والعسكرية في المنطقة تُعالج أساسًا من خلال علاقات الولايات المتحدة الثنائية وسياسة الاحتواء العالمية التي انتهجتها. ومن ثم، يمكن وصف مرحلة الحرب الباردة بأنها فترة أدرك فيها الناطو الشرق الأوسط من خلال البعد المحيطي للتهديد السوفييتي، من دون أن يقيم معه علاقة مؤسسية مباشرة أو يتدخل في أزماته.

تحول الحلف بعد الحرب الباردة والشرق الأوسط

أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى ظهور إشكالية تتعلق بمسوّغ استمرار الناطو، بين تحوله الجذري وتفككه. وقد عبّر السيناتور الأمريكي ريتشارد لوغار عن هذا الإشكال بصيغته الشهيرة: «الخروج من المجال أو فقدان الفاعلية»².

وأفضى تحوّل الناطو، الذي بدأ مع البيئة الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، إلى اتساع الحدود الجغرافية والمفهومية للأمن، وإلى تطوير الحلف علاقات أكثر انتظامًا مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتمحور هذا التحول حول اتجاهين مختلفين، وإن كانا متكاملين:

أولهما مقاربة «الأمن التعاوني»، التي هدفت إلى إقامة حوار سياسي وتعاون دفاعي بين الناطو ودول المنطقة. وفي هذا الإطار أطلق الحوار المتوسطي عام 1994، ثم مبادرة إسطنبول للتعاون عام 2004. أما الاتجاه الثاني، فتُمثّل في ربط الإرهاب، وهشاشة الدول، والأمن البحري، وانتشار الصراعات الإقليمية مباشرة بأمن الناطو، وهو ما أفرز مقاربة لإدارة الأزمات وبناء القدرات، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتُعَدّ مهمة الناطو التدريبية في العراق، والعمليات البحرية في المتوسط وخليج عدن، والتدخل في ليبيا، تجليات مختلفة لهذا الاتجاه.

وقد عززت هجمات 11 سبتمبر وغزو أفغانستان تصور دول الناطو للتهديدات العابرة للحدود بوصفها مصدرًا رئيسًا لانعدام الأمن. وقبل عدد من الحلفاء عدّ الولايات المتحدة الإرهاب الدولي الخطر الأمني الأبرز، إلا أن التوافق لم يكتمل بشأن دعم العمليات العسكرية التي تقودها واشنطن.



وبعد هجمات 11 سبتمبر، فُعِلَت المادة الخامسة من معاهدة واشنطن للمرة الأولى في تاريخ الناتو، وقُبِلَ مبدأ عَدِّ الهجوم على الولايات المتحدة، في ظروف محددة، هجومًا على الحلف بأكمله. لكن نتائج الدعم المقدم للتحالفات التي قادتها الولايات المتحدة لم تكن متساوية مع نجاح مبادرات الشراكة الإقليمية.³

وبعد إسقاط حكم طالبان في أفغانستان، شُكِّلَت قوة المساعدة الأمنية الدولية «إيساف» بتفويض من مجلس الأمن، لتشكل دليلاً ملموساً على تقاسم الحلف مسؤوليات الولايات المتحدة في أفغانستان. وكانت مهمة القوة في البداية مساعدة السلطات الأفغانية، ولا سيما في كابول ومحيطها، على توفير الأمن.

وتولت دول مختلفة قيادة القوة بالتناوب في البداية، قبل أن يتسلم الناتو قيادتها في 11 أغسطس 2003. وشكل ذلك نقطة تحول تاريخية للحلف؛ إذ أصبحت مهمة أفغانستان أول عملية كبرى له خارج المجال الأوروبي-الأطلسي.

كما مثل اضطلاع الناتو بدور في إدارة الأزمات وبناء القدرات في أفغانستان منعطفًا

مهمًا، لأنه انتقل بالحلف إلى مهام جديدة تجاوزت غايته التأسيسية. وتكمن أهمية هذه العملية في أن أفغانستان كانت أول دليل عملي وملموس على تحول الناتو بعد الحرب الباردة.

فبوصفها أحد أبرز تطبيقات نقاش «الخروج من المجال أو فقدان الفاعلية»، أصبحت أفغانستان رمزًا لتحول الناتو من تحالف يركز على الدفاع عن نطاقه التعاقدية، إلى منظمة تنفذ عمليات عسكرية وتدير أزمات خارج ذلك النطاق، انطلاقًا من أن الأزمات البعيدة قد تؤثر في أمن الحلف. ولهذا يمكن النظر إلى أفغانستان بوصفها محطة مفصلية عند دراسة الخلفية التاريخية لمقاربة الناتو تجاه الشرق الأوسط، وإلى مقاربتة الأوسع للجوار الجنوبي.

الترتيبات المؤسسية والموقف المتأرجح تجاه العراق وليبيا

أدى غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، بعد أفغانستان، إلى ظهور مشكلات جديدة للناتو على المستويين المؤسسي والسياسي، وكشف بوضوح عن الخلافات بين أعضائه. فقد دعمت المملكة المتحدة وإيطاليا وبولندا خطة الولايات المتحدة لغزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين، في حين عارضتها فرنسا وألمانيا بشدة. أما تركيا، التي امتلكت بحكم موقعها الجغرافي وثقلها العسكري قدرة على التأثير في مسار الغزو، فقد رفضت السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها للدخول إلى العراق.

وباختصار، شكل غزو العراق والطلبات الأمريكية التي لم تحظ بقبول عدد من الحلفاء مؤثرًا بارزًا على عمق الخلاف داخل الناتو عندما يتعلق الأمر بالانخراط العسكري. وفي عام 2004، أطلق الناتو برنامجًا للتعاون تحت اسم مبادرة إسطنبول للتعاون (ICI)، هدف إلى جمع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار متعدد الأطراف، مع انفتاحه على قضايا إقليمية أخرى. وقد استندت المبادرة إلى مجموعة من المبادئ، منها عدم التمييز، والتمايز، والمشاركة المتبادلة، وتجنب فرض الإملاءات، واحترام التنوع، والتكامل.⁴

لكن المبادرة واجهت منذ البداية مشكلة أساسية، هي أن الشرق الأوسط ليس مجالًا آمنًا متجانسًا. فالأقاليم الفرعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل شمال إفريقيا وشرق المتوسط والشرق والخليج، تختلف في تهديداتها وأولوياتها الأمنية. ولذلك، كان متوقعًا أن تؤدي محاولة تطوير آليات متشابهة لمعالجة جميع مشكلات المنطقة، دون مراعاة هذا التفاوت، إلى نتائج محدودة.⁵

وانعكس ذلك على الخطاب الأمني للناتو وترتيباته المؤسسية وخططه العملية. فقد طُوِّرت مبادرة إسطنبول للتعاون من جهة بوصفها آلية لتنظيم علاقات الناتو مع دول الخليج وأنشطته في الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى بوصفها صيغة وسطية تساعد في الحفاظ على التوافق بين الحلفاء. وعدّ بعض المعلقين هذه المبادرة دليلاً على قدرة الناتو على التوصل إلى التوافق وتوسيع التعاون حتى في فترات التوتر.⁶ غير أن هذه الصيغة كانت في جانب منها، وسيلة لتخفيف العبء عن الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد النزاع، من دون إلزام الحلفاء الذين لم يرغبوا في المشاركة في العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط بالانخراط المباشر فيها.

ولم تقدم مبادرة إسطنبول للتعاون منظوراً لتوسيع الناتو أو لعضوية دول الشرق الأوسط فيه، بل وفّرت آلية لإقامة شبكة أمنية مرنة، قائمة على الطلب، ومركّزة على بناء القدرات مع الدول الإقليمية. وبهذا المعنى، بدأت مهمة الناتو الثالثة، أي الأمن التعاوني، في التشكل خلال هذه المرحلة.

ويمكن الحديث عن مسارين عمليين رئيسيين في إطار المبادرة: تمثّل الأول في مهمة التدريب التابعة للناتو في العراق (NTM-I). فالحلف، الذي لم يشارك مؤسسياً في غزو العراق، تولى بعد الغزو مهمة تدريبية واستشارية لدعم إعادة بناء المؤسسات الأمنية العراقية.⁷

وبعد أن طلبت الحكومة العراقية المؤقتة من الناتو، في 22 يونيو 2004، تقديم التدريب والمساعدة التقنية، قرر الحلف في قمة إسطنبول في يونيو من العام نفسه دعم تدريب قوات الأمن العراقية، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 1546 وإلى دعوة الحكومة العراقية.⁸ وفي هذا الإطار، درب الناتو نحو 15 ألف ضابط عراقي بين عامي 2004 و2011.

وأصبح العراق شريكاً للناتو عام 2011، لكنه لم ينضم إلى الحوار المتوسطي أو إلى صيغة مبادرة إسطنبول للتعاون. وتعززت علاقات الناتو ببغداد أكثر مع إنشاء بعثة الناتو في العراق عام 2018.⁹ وفي عام 2023، مُدِّدَت ولاية البعثة، لكنها نقلت جزءاً من أفرادها من العراق إلى أوروبا بسبب المخاطر الأمنية المرتبطة بالحرب التي اندلعت بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران.¹⁰

أما المسار الثاني لمبادرة إسطنبول للتعاون، فتمثل في بناء تعاون مؤسسي بين الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد نصّ بيان قمة إسطنبول على أن المبادرة عُرضت على الدول الراغبة في المنطقة، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تشجيع العلاقات الثنائية ذات المنفعة المتبادلة وتعزيز الأمن والاستقرار.¹¹

وركزت المبادرة خصوصاً على التعاون العملي في مجالات الدفاع والأمن التي يستطيع الناتو تقديم قيمة مضافة فيها. ورغم إبداء الدول الخليجية الست رغبتها في المشاركة خلال مرحلة التشاور، انضمت البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة رسمياً إلى المبادرة عام 2005. أما السعودية وسلطنة عُمان، فشاركتا في بعض أنشطتها من دون الانضمام الرسمي إليها.

ويمكن تفسير الدافع الأساسي لدى دول مجلس التعاون المنضمة إلى المبادرة بالبحث عن بدائل تساعد في التعامل مع حالة عدم الاستقرار البنوي في الإقليم.¹² واستفادت الدول المتعاونة مع الناتو، في إطار المبادرة، من برامج تتصل بمكافحة الإرهاب، وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن، والتدريب العسكري، وبناء القدرات، وأمن الحدود والبحار، والأمن السيبراني.

ومع ذلك، تظل التساؤلات قائمة بشأن محدودية كفاءة هذا التعاون، مقارنة بالإمكانات التي امتلكها على مدى عقدين، وبشأن حجم القدرات التي تمكنت هذه الدول من تطويرها فعلياً في المجالات المذكورة.¹³ وأسهم غياب رؤية مشتركة للأمن الإقليمي، وعدم التوافق بين الناتو ومجلس التعاون، والهيمنة الأمريكية على الترتيبات الأمنية الخليجية، والخلافات داخل مجلس التعاون، في تقليص فاعلية آلية مبادرة إسطنبول للتعاون.¹⁴

وشكل التدخل في ليبيا عام 2011، في إطار ما سُمّي بالتدخل الإنساني الوقائي، أهم نقطة تحول في علاقة الناتو بالجنوب. فعلى الرغم من أن الحلفاء تحركوا في البداية خارج إطار الناتو، فإنهم اتفقوا لاحقاً على استخدام الحلف وهيكله القيادي لتنفيذ منطقة حظر الطيران وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1973.¹⁵

وجرى اعتماد عملية «الحامي الموحد» بعد نقاش متوتر داخل مجلس شمال الأطلسي. ورغم أن العملية بدأت تحت عنوان حماية المدنيين، فإنها انتهت بإسقاط نظام معمر القذافي، من دون أن تنجح في إرساء سلام واستقرار دائمين في ليبيا. فقد انزلت

البلاد بعد التدخل إلى حرب أهلية جديدة، وتمكن تنظيم داعش من تثبيت موطنه قديم قويا فيها.

وأُسفر الإخفاق في تحقيق الاستقرار في ليبيا عن نتيجتين مهمتين: الأولى أن الرأي العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ربط الفوضى التي أعقبت التدخل بالناتو، وأصبح أكثر تشككاً تجاه التدخلات من هذا النوع.¹⁶ والثانية أن الحلفاء الذين نفذوا العملية دعموا، خلال الحرب الأهلية، أطرافاً وفاعلين مختلفين، بما أسهم في تعميق الانقسام واستمرار الصراع.¹⁷

وكانت عملية التحالف الدولي ضد داعش من العمليات الأخرى التي انخرط فيها الناتو في الشرق الأوسط. ورغم مشاركة جميع الدول الأعضاء في هذا التحالف، لم ينخرط الناتو مؤسسياً وعسكرياً بصورة مباشرة؛ بل اقتصر دوره على توفير الدعم الاستخباري عبر طائرات الإنذار المبكر والتحكم المحمولة جواً «أواكس»، وتدريب قوات الأمن العراقية، والمشاركة في اجتماعات التنسيق.¹⁸ ومن الممكن القول: إن تجربة ليبيا وما خلفته من نتائج سلبية كانت عاملاً مهماً في تفضيل الناتو دوراً أكثر تحفظاً في مواجهة داعش، بدل تقديم دعم عسكري مباشر وواسع النطاق.

مؤشرات التعاون العملي

بحلول عام 2026، يرتبط الناتو بشراكات في إطار الجوار الجنوبي مع اثنتي عشرة دولة. يضم الحوار المتوسطي سبع دول، هي: الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس، وهو أقدم المجموعات الإقليمية لدى الناتو وقد بلغ عامه الثلاثين في 2024.

غير أن الحوار المتوسطي لا يقتصر ضعفه على عدم قدرته على اتخاذ قرارات إستراتيجية وتنفيذها، بل إنه لا يعقد اجتماعات منتظمة أصلاً. كما أن هجمات 7 أكتوبر 2023 وما أعقبها من حرب إسرائيلية على غزة أحدثت فجوة واسعة بين أطراف الحوار.

أما مبادرة إسطنبول للتعاون، التي بلغت عامها العشرين في 2024، فتضم أربع دول خليجية هي: البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، لم تتجاوز نسبة مشاركة هذه الدول في البرامج التدريبية للناتو نحو 10%. كما أن العراق، رغم اعتباره أحد أهم شركاء الناتو، ليس جزءاً من الحوار المتوسطي أو مبادرة إسطنبول للتعاون.

وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، لا يملك الناتو شراكة رسمية مع الاتحاد الإفريقي، رغم احتفاظه بمكتب اتصال عسكري في أديس أبابا. كما يجري حوارًا مع جامعة الدول العربية، وبخاصة مع مجلس التعاون الخليجي. وتشير هذه الصورة إلى أن تنظيم الناتو في الشرق الأوسط وإفريقيا ومنطقة الساحل لا يزال متفرقًا ويفتقر إلى التماسك الإستراتيجي، وهو أحد أسباب محدودية فاعليته.

وتكشف هذه الأنشطة منطقتًا أساسيًا في سياسة الناتو تجاه الشرق الأوسط: فالحلف ليس مضطرًا دائمًا إلى أن يكون طرفًا مباشرًا في الصراع الإقليمي، لكن آثار الصراع على الملاحة البحرية، وإمدادات الطاقة، والأمن الاقتصادي للحلفاء قد تدخل ضمن دائرة اهتمامه المباشر.

وأعادت أزمة البحر الأحمر إحياء هذا النقاش. إذ دفعت هجمات الحوثيين على السفن التجارية، وما شكلته من تهديد لطرق التجارة التي تمثل مصلحة أساسية للأعضاء الأوروبيين في الناتو، إلى تسريع نقاشات التعاون البحري وتقاسم الأعباء بين الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

غير أن حصر أمن الملاحة في التدابير العسكرية قد يفضي إلى معضلة أمنية جديدة. فعندما تُعالج تدابير أمن الملاحة قصيرة الأجل بمعزل عن الديناميات السياسية الإقليمية، ولا سيما قضايا جوهرية، مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، فإنها قد تغذي عدم الاستقرار طويل الأمد بدل الحد منه.¹⁹ وتلخص هذه الملاحظة المأزق العام للناتو في الشرق الأوسط: فهو يتعامل مع النتائج الأمنية للأزمات، لكنه لا يملك وضوحًا كافيًا بشأن مدى تدخله في أسبابها السياسية أو الأدوات التي ينبغي أن يستخدمها لذلك.

تغير الخطاب وثبات النتيجة: الناتو والجوار الجنوبي بعد 2022

كان الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 من أخطر التحديات التي واجهها الناتو في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن أوكرانيا ليست عضوًا في الحلف، فإنها مثلت منطقة عازلة بين روسيا وحدود الناتو. وكان من شأن ضم روسيا أوكرانيا أو فرض حكومة موالية لها أن يجعل الحدود بين روسيا والناتو أكثر مباشرة.

ورغم بقاء مآلات الأزمة مفتوحة، أدى الغزو الروسي واسع النطاق عام 2022 إلى تحول نوعي في إدراك الناتو للتهديد الروسي، الذي كان قائمًا منذ عام 2014. فلم تعد روسيا تُقدّم بوصفها شريكًا محتملاً، بل أصبحت التهديد الرئيس للحلف. ففي حين

تحدث المفهوم الإستراتيجي لعام 2010 عن السعي إلى شراكة إستراتيجية مع روسيا، وصف المفهوم الإستراتيجي الجديد الاتحاد الروسي بأنه «أخطر تهديد مباشر» لأمن الحلفاء، ولسلام المنطقة الأوروبية-الأطلسية واستقرارها.²⁰

وكانت أبرز استجابة للناتو للغزو الروسي إعادة وضع الدفاع الجماعي في مركز أولوياته، وتعزيز الجناح الشرقي عسكريًا. كما فُعل الحلف، للمرة الأولى في تاريخه، عناصر قوات الرد التابعة له ذات الجاهزية العالية لأغراض الردع والدفاع الجماعي. وانعكس هذا التغير في المفهوم الإستراتيجي على التحول المؤسسي، ولا سيما من خلال قبول طلبات انضمام فنلندا والسويد.²¹

وقد دفعت الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022 اهتمام الناتو، في مرحلتها الأولى، بصورة واضحة نحو الجناح الشرقي. غير أن ذلك لم يعنِ اختفاء الجناح الجنوبي من أجندة الحلف. بل شهدت مقاربة الناتو للجنوب بين عامي 2022 و2024 تحولاً لم يقم على الحشد العسكري، بقدر ما قام على توسيع إدراك التهديد، وإسباغ أهمية إستراتيجية أكبر على الجنوب، وتعزيز الآليات المؤسسية المرتبطة به.

وبينما شهد الجناح الشرقي تعزيزات عسكرية بسبب التهديد الروسي، أكد الحلفاء في جنوب أوروبا ضرورة ألا تقتصر مقاربة الناتو الأمنية على الشرق. وفي هذا السياق، أعادت قمة مدريد تأكيد مفهوم «الردع والدفاع بزاوية 360 درجة». ويعني ذلك النظر إلى المخاطر الناشئة في الجناحين الشرقي والجنوبي ضمن إطار أمني واحد.

وأدخل المفهوم الإستراتيجي لعام 2022 تجديدًا مهمًا في تقييم الناتو للتهديدات، إذ أكد أن الصراعات والهشاشة وعدم الاستقرار في إفريقيا والشرق الأوسط تؤثر مباشرة في أمن الحلف. كما تناول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل ضمن إطار «الجوار الجنوبي».

ولم تعد قضايا الإرهاب، وضعف مؤسسات الدولة، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر في هذه المناطق تُعرض بوصفها مشكلات إقليمية فحسب، بل بوصفها تهديدات مترابطة تنعكس على الأمن الأوروبي-الأطلسي. ومثل ذلك توسعًا جغرافيًا في مقاربة الناتو للجنوب؛ إذ أضيفت منطقة الساحل، فأضيف بذلك بُعد إفريقي أوسع بصورة أوضح إلى التركيز التقليدي على المتوسط والشرق الأوسط.

وتكررت هذه التأكيدات في قمة واشنطن عام 2024، مع إبراز أكبر لاستقرار العراق. وفي الفترة نفسها، اعتمد الناتو خطة عمل للجوار الجنوبي لتعزيز تنسيق الأنشطة المتعلقة بهذه المنطقة، وأنشأ منصب الممثل الخاص للأمين العام للجوار الجنوبي. ويؤشر ذلك إلى تحول ملف الجنوب داخل بيروقراطية الناتو إلى مجال أكثر وضوحًا واستمرارية للمسؤولية المؤسسية.²²

ومع ذلك، فإن الحرب الروسية على أوكرانيا، رغم تسريعها التحول الإستراتيجي للناتو في الشرق، لم تنتج إستراتيجية عسكرية متكاملة للجنوب. وإنما أدت إلى تنويع آليات الشراكة والانخراط القائمة في الجنوب وتعزيزها. ولذلك، وعلى الرغم من أهمية خطة عمل الجوار الجنوبي بوصفها أحد أبرز أطر توجه الناتو نحو الشرق الأوسط ومحيطه، فلا يمكن القول: إنها أنتجت «إستراتيجية جنوبية» ملموسة ومتكاملة عسكريًا، تضاهي خطط الدفاع الإقليمي الخاصة بالجنح الشرقي.

ومع اقتراب قمة أنقرة، بقيت المشكلة البنيوية الأساسية قائمة: تطورت أدوات الناتو تجاه المنطقة، لكن الأولويات السياسية للحلفاء لم تتحدد بصورة كاملة. فالحلف يتأرجح بين ميله إلى أن يكون تحالفًا للردع والدفاع يركز على الجناح الشرقي الأوروبي، وبين ميله إلى أداء دور مزود للأمن الدولي عبر إدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار.²³

وعند النظر إلى الفترة بين 2022 و2024، يتضح استمرار اهتمام الناتو بالجناح الجنوبي وبالشرق الأوسط وإفريقيا ومنطقة الساحل. لكن ثمة تناقضًا رئيسًا ما يزال قائمًا: ففي الشرق، جرى تعريف التهديد والخصم ونموذج الدفاع بقدر كبير من الوضوح، واتخذت تدابير ملموسة لمواجهته. أما في الجنوب، فالتحديات أكثر تنوعًا، والنطاق الجغرافي أوسع، والأدوات المتاحة للناتو محدودة ومجزأة.

لذلك، لم يكن تحول الناتو تجاه الجنوب بعد عام 2022 إعادة بناء عسكرية على غرار ما جرى في الشرق، بل تمثل أساسًا في تعزيز الوعي الإستراتيجي والتنسيق المؤسسي. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، جرى تحديث اهتمام الناتو بالشرق الأوسط من خلال خطابات وآليات جديدة تتناسب مع الظروف الأمنية المستجدة، إلا أنه يصعب الادعاء بأن الحلف أنشأ آلية فعالة ومؤثرة لإنتاج نتائج ملموسة في المنطقة.

وليس من الواقعي توقع أن يتعامل الناتو وحده مع الصراعات، والهجرة غير النظامية، وضعف الحوكمة في الشرق الأوسط وإفريقيا ومنطقة الساحل. لكن من المهم أيضًا الانتباه إلى اتساع الفجوة بين خطاب الحلف تجاه هذه المناطق وحجم إسهاماته الفعلية فيها.



الناتو في ظل الحرب: الصراع الأمريكي-الإسرائيلي الإيراني وحدود الإستراتيجية الجنوبية

تناولت هذه الدراسة سؤال امتلاك الناتو إستراتيجية متكاملة ومؤسسية ومشتركة تجاه الشرق الأوسط، بالاستناد إلى التطور التاريخي، والوثائق الرسمية للحلف، وآليات الشراكة الإقليمية، والتحولات الأحدث في مقارنة الجوار الجنوبي. ويبين هذا التحليل أن الناتو لم ينظر طويلاً إلى الشرق الأوسط بوصفه أحد مجالات عمله الأساسية، لكنه وجد نفسه، بعد الحرب الباردة، مضطراً إلى بناء صلات متزايدة مع المنطقة بفعل البيئة الأمنية الجديدة.

وتشكل مبادرات الحوار المتوسطي، ومبادرة إسطنبول للتعاون، ومهمة العراق، والآليات المؤسسية المستحدثة في إطار الجوار الجنوبي، أبرز مؤشرات هذا التحول.

غير أن هذه العملية لا تعني أن الناتو طور إستراتيجية إقليمية متكاملة تحدد بوضوح حدوده الجغرافية وأولوياته، وتقوم على توافق في إدراك التهديد، وتوضح أدوات التنفيذ المشتركة. بل إن سياسة الحلف تجاه الشرق الأوسط ظلت تتسم بطابع جزئي، تشكل أساساً بوصفها استجابة للأزمات الأمنية المتغيرة، واعتمدت في كل مرحلة على أدوات مختلفة.

ومن هذه الزاوية، تمثل الحرب بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة وإيران من جهة أخرى اختباراً مهماً لمقاربة الناتو للشرق الأوسط. فهي لم تعد مجرد نقاش نظري أو مؤسسي حول دور الناتو في المنطقة، بل أصبحت قضية عملية تطرح على الحلف سؤالاً مباشراً حول طبيعة الدور الذي ينبغي أن يؤديه.

وخلال الحرب التي بدأت بالهجمات الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة في فبراير 2026، بقي الناتو بعيداً عن القتال وحافظ على موقف حذر. لكن مع تعثر الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية، بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ممارسة ضغط أكبر على الناتو.

ومع احتدام القتال حول مضيق هرمز وازدياد أهمية بُعد أمن الطاقة، تكثفت، منذ منتصف مارس، انتقادات ترامب التي اتهم فيها حلفاء الناتو بعدم تقديم دعم عسكري كافٍ للولايات المتحدة.²⁴ وتضاعفت هذه الانتقادات إلى أزمة داخل الحلف عندما وصف ترامب، في 20 مارس، حلفاء الناتو بـ«الجنباء»²⁵ وقال: إن الناتو «نمر من ورق» من دون الولايات المتحدة، وإن بلاده لم تعد بحاجة إلى الحلف.²⁶

ومع أن عددًا من الدول الأوروبية فتح قواعده لاستخدام الولايات المتحدة منذ يونيو، فإنه لم ينخرط في القتال، ولم يوافق على تدخل الناتو فيه بوصفه منظمة. وفي ظل احتدام الخلافات بين الرئيس ترامب والحلفاء الأوروبيين بشأن دور الناتو، أظهرت قمة أنقرة مؤشرات بشأن موقع الحلف في الشرق الأوسط، ولا سيما في الحرب الأمريكية-الإيرانية. ومن اللافت أن البيان لم يتضمن مادة صريحة بشأن آلية الجوار الجنوبي.

لكن وزراء خارجية الناتو اجتمعوا مع شركاء الحلف الخليجيين: البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. وناقشوا العلاقات مع هذه الدول، والوضع الأمني الإقليمي، ومسائل الاهتمام والقلق المتبادل. كما جدد الحلفاء تضامنهم مع الشركاء الخليجيين، وأدانوا بشدة الهجمات الإيرانية العشوائية في المنطقة.

وفي أنقرة، أطلق الحلفاء رسميًا مجموعة جديدة من «المشروعات الرائدة» مع الشركاء الخليجيين في مجالات ذات اهتمام مشترك، تشمل الأمن البحري، ومواجهة الطائرات المسيّرة، والدفاع ضد التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، ومكافحة الإرهاب.²⁷

لكن البيان الصادر عن الناتو اكتفى بالإدانة، رغم تعرض دول الخليج لهجمات إيرانية خطيرة، ولم يقدم توضيحًا كافيًا لمضمون هذه المشروعات أو أهدافها. ويظهر ذلك أن التوقعات المتعلقة بتعزيز دفاع الشركاء الخليجيين، ولا سيما عبر قدرات دفاع جوي أكثر تطورًا وتكاملاً وأنظمة أكثر فاعلية لاعتراض الطائرات المسيّرة، لم تتحقق بعد.²⁸

وليس من الصعب افتراض أن إدراج المادة المتعلقة بإيران في بيان قمة أنقرة جاء تحت تأثير الضغوط الأمريكية. فقد ورد في المادة الخامسة من البيان ما يأتي:

«يواصل الحلف الاستجابة للمنافسة الإستراتيجية، وحالات عدم الاستقرار المنتشرة، والتهديدات الهجينة، والصدمات المتكررة التي تشكل بيئتنا الأمنية العامة، والتكيف معها. ويؤكد الحلفاء أن إيران يجب ألا تمتلك أسلحة نووية مطلقًا، ويدعون إيران إلى احترام حرية الملاحة احترامًا كاملاً في مضيق هرمز».²⁹

ورغم أن الشطر الأول من المادة يشير إلى قضايا تقع ضمن نطاق الشراكة في الجوار الجنوبي، فإن خلوه من الإشارة إلى أي آلية محددة ضمن هذا الإطار يلفت الانتباه. وفي المقابل، تعبّر الأجزاء المتعلقة بإيران بوضوح عن أهداف الولايات المتحدة في الحرب.

ففي الأيام الأولى من القتال، كان أول هدف طرحه وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي.³⁰ ومع استمرار الحرب وتزايد كلفة الاضطراب في المرور عبر مضيق هرمز، ركزت الولايات المتحدة بدرجة كبيرة على ضمان إبقاء المضيق مفتوحًا. ومن ثم، يبدو أن هدفين أمريكيين رئيسيين في الحرب انعكسا في بيان قمة أنقرة: منع امتلاك إيران سلاحًا نوويًا وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز.

وإذا أصرت إيران على إغلاق المضيق وتجددت الحرب، فمن المرجح أن يستند الرئيس ترامب إلى هذه المادة لممارسة ضغط على حلفائه الأوروبيين. وفي هذه الحالة، تبرز سيناريوهات أساسية مرتبطة بموقف الناتو والدول الأعضاء فيه.

يتمثل السيناريو الأول في انصياح الحلفاء والناو لمطالب الرئيس الأمريكي والانجرار إلى القتال. وفي هذه الحالة، قد يواجه الناو خطر التحول من تحالف دفاعي إلى أداة عسكرية في خدمة الولايات المتحدة، بما يمسّ مكانته وشرعيته. لكن هذا السيناريو يبدو ضعيف الاحتمال.

أما السيناريو الثاني، وهو الأرجح، فيقوم على مقاومة الناو وحلفائه للضغط الأمريكي، والاكتفاء بتقديم الدعم اللوجستي والاستخباري. ومع ذلك، حتى هذا المستوى المحدود من الدعم قد يوفر لإيران مسوًغاً لاستهداف حلفاء أوروبيين.

خاتمة

اتسع انخراط الناو في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة بصورة ملحوظة، مع تزايد الاعتراف بأن المشكلات الأمنية في المنطقة لا يمكن فصلها عن الأمن الأوروبي-الأطلسي. ويظهر ذلك في إنشاء الحوار المتوسطي عام 1994، ومبادرة إسطنبول للتعاون عام 2004، وتطوير التعاون الأمني مع العراق، وأنشطة بناء القدرات الدفاعية، ومركز الناو-مبادرة إسطنبول الإقليمي، ومنصب الممثل الخاص للجوار الجنوبي، وخطة عمل الجوار الجنوبي التي أقرت في قمة واشنطن عام 2024.

وتشير هذه التطورات إلى تنوع مهم في أدوات الحلف تجاه الشرق الأوسط ومحيطه الجنوبي الأوسع. غير أن تعدد الأدوات لا يعني وجود إستراتيجية متكاملة تجاه الشرق الأوسط. فعلى العكس، ظل انخراط الناو في الجنوب قائماً، لفترة طويلة، على آليات مختلفة موجهة إلى تهديدات وشركاء ومجالات جغرافية متباينة.

فالحوار المتوسطي ركز أساساً على الحوار السياسي والتعاون العملي مع دول المتوسط، في حين انصبت مبادرة إسطنبول للتعاون على التعاون الأمني مع دول الخليج، واهتمت مهمة العراق بتطوير قدرات المؤسسات الأمنية العراقية. لكن بناء هدف سياسي جامع، وترتيب إقليمي واضح للأولويات، وإطار إستراتيجي مشترك للتعامل مع الأزمات، بقي محدوداً بين هذه الآليات.

وتدرج وثائق الناو الصراعات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ضمن التهديدات التي تطل الأمن الأوروبي-الأطلسي، لكنها لا تقدّم بالقدر نفسه رؤية إستراتيجية واضحة لطبيعة النظام الأمني المطلوب للمنطقة، ولدور الناو في بنائه، ولترتيب الأدوات الواجب استخدامها لتحقيق ذلك. ويبدو هذا واضحاً في المفهوم الإستراتيجي لعام 2022، الذي

أدرج صراعات الشرق الأوسط وإفريقيا وعدم استقرارهما ضمن التهديدات والتحديات، لكنه أبقى ثقله الإستراتيجي الرئيس في الدفاع الجماعي والردع والتهديد الروسي.

وكانت عملية التقييم الشاملة للجوار الجنوبي، التي بدأت بعد قمة فيلنيوس عام 2023، وخطة العمل التي اعتمدت في قمة واشنطن عام 2024، محاولة مهمة لمعالجة هذا القصور؛ إذ أعلن الناتو، للمرة الأولى، هدف جعل مقاربتة للجوار الجنوبي أكثر إستراتيجية وتركيزاً على النتائج، واتخذ خطوات مؤسسية، منها تعيين ممثل خاص للجوار الجنوبي، وإنشاء مكتب اتصال للناتو في عمّان، وتعزيز أدوات الشراكة القائمة.

لكن هذه التطورات تكشف، بصورة غير مباشرة، الطابع المجزأ للمقاربة السابقة. فالإعلان، في عام 2024، عن الحاجة إلى مقاربة «أقوى وأكثر إستراتيجية وتركيزاً على النتائج» يشير إلى أن الحلف نفسه أدرك محدودية التماسك الإستراتيجي وفاعلية سياسته الجنوبية في المرحلة السابقة.

ولا يرتبط ضعف فاعلية الناتو بالتجزؤ المؤسسي وحده. فالبنية الأمنية للشرق الأوسط تتشكل بفعل عدد كبير من الفاعلين وديناميات الصراع التي تقع خارج سيطرة الحلف. كما أن التنافس بين دول المنطقة، والتوتر الإيراني-الإسرائيلي، والصراع العربي-الإسرائيلي، والفاعلين المسلحين من غير الدول، وأمن الطاقة والبحار، والإرهاب، والهجرة غير النظامية، وتنافس القوى الكبرى، ليست مشكلات منفصلة عن بعضها.

ومع ذلك، تظل أدوات الناتو الحالية قائمة في معظمها على بناء القدرات، والتدريب، والاستشارة، والحوار السياسي، والتعاون الأمني. وهي أدوات يمكن أن تعزز قدرات الشركاء الأمنية، لكنها لا توفر، بمفردها، قدرة إستراتيجية على إزالة الأسباب السياسية للصراعات الإقليمية أو إعادة تشكيل البنية الأمنية للمنطقة.

لذلك، ينبغي التمييز عند تقييم دور الناتو في الشرق الأوسط بين «وجود الأدوات» و«الفاعلية الإستراتيجية». فلا يمكن التقليل من حضور الحلف وانخراطه في المنطقة، لكن امتلاك عدد كبير من الآليات لا يضمن تلقائياً استخدامها بصورة منسقة في خدمة هدف إستراتيجي مشترك. بل إن كثرة الآليات، في غياب ترتيب مشترك للأولويات، قد لا تعزز القدرة على إنتاج السياسات، بل تخلق انطباعاً بانخراط مجزأ.

وأدخلت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية الإيرانية عنصراً جديداً إلى سياسة الناتو تجاه الشرق الأوسط. فمن جهة، تؤكد تطورات الحرب أن بقاء الحلف بعيداً عن المشكلات

الأمنية القادمة من المنطقة بات أكثر صعوبة. فتهديدات الصواريخ، وأمن القواعد العسكرية، وطرق الملاحة، وأمن الطاقة، والفاعلون بالوكالة، واحتمال اتساع الحرب جغرافياً، كل ذلك يربط النزاع الإقليمي مباشرة بأجندة الأمن الأوروبي-الأطلسي.

ومن جهة أخرى، تكشف الحرب حدود مقاربة الناتو الحالية تجاه الجنوب. فالأدوات القائمة على الشراكات وبناء القدرات والحوار السياسي لا تكفي وحدها لإدارة أزمات تنشأ عن حرب واسعة بين دول. كما أن تردّد الحلفاء في تقديم الدعم، رغم الضغوط الأمريكية، قد يجعل الغموض الإستراتيجي في صنع السياسة والانقسام داخل الحلف أكثر وضوحاً.

وتكتسب المادة الخامسة من إعلان قمة أنقرة لعام 2026 أهمية خاصة، لأنها تمثل موقفاً سياسياً مباشراً للناتو بشأن إيران على هذا المستوى. فهي تؤكد أن إيران يجب ألا تمتلك سلاحاً نووياً، وتطالب طهران باحترام حرية الملاحة في مضيق هرمز احتراماً كاملاً. وقد يؤدي إدراج هذه المادة في بيان القمة، حتى من دون انخراط عسكري مباشر للناتو في الحرب، إلى زيادة قدرة الولايات المتحدة على ممارسة الضغط على الحلفاء.

وفي المحصلة، لا تمثل سياسة الناتو تجاه الشرق الأوسط إستراتيجية متكاملة بقدر ما تمثل مجموعة من الأدوات والشراكات. ولا تكمن العقبة الرئيسة أمام تحول هذه السياسة إلى إستراتيجية فعلية في نقص الأدوات، بل في غياب التوافق السياسي بين الحلفاء. وما لم يتوصل أعضاء الحلف إلى منظور مشترك بشأن دور إيران، والعلاقات مع «إسرائيل»، والعمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة، والمسؤوليات التي ينبغي أن يضطلع بها الناتو، فإن إنشاء آليات مؤسسية جديدة لن يفضي، بذاته، إلى إستراتيجية متكاملة تجاه الشرق الأوسط.

الهوامش والمراجع

1. NATO, "A short history of NATO", <https://www.nato.int/en/about-us/nato-history/a-short-history-of-nato>
2. Richard Lugar. "NATO: Out of Area or Out of Business: A Call for U.S. Leadership to Revive and Redefine the Alliance." The Richard G. Lugar Senatorial Papers. <https://collections.libraries.indiana.edu/lugar/items/show/342> (4 October 2024 Accessed).

3. Ruohomäki, Olli; Alaranta, Toni; Särkkä, Iro. "NATO and the Middle East: Turkey's Threat Conceptions and Attempts at Stability in Post-Assad Syria." FIIA Briefing Paper 412, May 2025, özellikle s. 3-6.
4. NATO, Istanbul Cooperation Initiative. 2024. https://www.nato.int/cps/en/nat/ohq/topics_52956.htm?selectedLocale=enm
5. Sally Khalifa Isaac, NATO and Middle East and North Africa (MENA) Security: Prospects for Burden Sharing, NATO Defense College Forum Paper, Rome, March 2011, özellikle s. 27-34.
6. Giuseppe Spatafora, NATO and the Southern Neighborhood: Beyond the Reflection Process, Ed. S. Kardaş et al. (eds.), Implication of Emerging Threats for the Security of NATO and GCC, Palgrave, 2026, (pp. 48-77), p.52.
7. Nato, NATO and the 2003 campaign against Iraq, <https://www.nato.int/en/what-we-do/operations-and-missions/nato-and-the-2003-campaign-against-iraq>
8. NATO, NATO's assistance to Iraq (2004-2011), <https://www.nato.int/en/what-we-do/operations-and-missions/natos-assistance-to-iraq-2004-2011>
9. NATO, Relations with Iraq, NATO, 26 June 2026, <https://www.nato.int/en/what-we-do/partnerships-and-cooperation/relations-with-iraq>
10. NATO, NATO says it is «adjusting» mission in Iraq after report of withdrawal of personnel, <https://www.reuters.com/world/middle-east/nato-says-it-is-adjusting-mission-iraq-after-report-withdrawal-personnel-2026-03-20/>
11. NATO, Istanbul Summit Communiqué. 28 June 2004. <https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2004/06/28/istanbul-summit-communicue>
12. Abdulaziz Sager. "What Do the Gulf Cooperation Council States Want from NATO?" In NATO and Global Partners: Views from the Outside, edited by Ronald D. Asmus, 17–25. Washington, DC: German Marshall Fund, 2006.
13. Florence Gaub. "The Odd Couple: NATO and the GCC." Ed. Riccardo Alcaro and Andrea Dessì, The Uneasy Balance: Potential Challenges of the West's Relations with the Gulf States, 113–126. Rome: IAI Research Papers, 2013.
14. Şaban Kardaş and Nesibe Hicret Battaloğlu, Trajectories and Prospects for Cooperation between the GCC and NATO, Ed. S. Kardaş et al. (eds.), Implication of Emerging Threats for the Security of NATO and GCC, Palgrave, 2026, (29-48), p. 37-40.
15. NATO "NATO Secretary General's Statement on Libya No-fly Zone," March 24, 2011. https://www.nato.int/cps/en/natolive/news_71763.htm

16. Raphael Mimoun, NATO's Intervention in Libya, Three Years On: Success or Failure?, The Fletcher Forum of World Affairs, <https://www.fletcherforum.org/home/2016/9/13/natos-intervention-in-libya-three-years-on-success-or-failure>
17. Giuseppe Spatafora, NATO and the Southern Neighborhood: Beyond the Reflection Process, Ed. S. Kardaş et al. (eds.), Implication of Emerging Threats for the Security of NATO and GCC, Palgrave, 2026, (pp. 48-77), p.52.
18. The Global Coalition, NATO's contribution towards the Global Coalition against Daesh, <https://theglobalcoalition.org/en/natos-contribution-towards-the-global-coalition-against-daesh/>
19. Giulia Daga, "NATO's Dilemma in the MENA Region: A Critical Reflection." IAI Commentaries, 24/70, December 2024, s. 1-8.
20. NATO, NATO 2022 Strategic Concept, <https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/strategic-concepts/nato-2022-strategic-concept>
21. NATO, The Secretary General's Annual Report 2022, <https://www.nato.int/en/news-and-events/articles/news/2023/03/21/the-secretary-generals-annual-report-2022>
22. NATO, NATO Secretary General's Special Representative for the Southern Neighbourhood, <https://www.nato.int/en/about-us/organization/who-we-are/international-staff/special-representative-for-the-southern-neighbourhood>
23. Giulia Daga, "NATO's Dilemma in the MENA Region: A Critical Reflection." IAI Commentaries, 24/70, December 2024, s. 1-8.
24. Ellen Francis, Anthony Faiola and Michael Birnbaum "European leaders rebuff Trump's call to open the Strait of Hormuz", The Washington Post, 17 March 2026 <https://www.washingtonpost.com/politics/2026/03/17/trump-allies-frustration-military-aid-iran/>
25. Reuters, "Trump calls NATO «cowards» over lack of support in Iran war" Reuters, 26 March 2026, <https://www.reuters.com/world/trump-calls-nato-cowards-over-lack-support-iran-war-2026-03-20/>
26. Michael Birnbaum, The Washington Post, 27 March 2026, "Trump ratchets up attacks on NATO, says U.S. no longer needs alliance", <https://www.washingtonpost.com/politics/2026/03/27/trump-nato-iran-war/>
27. NATO, "NATO deepens security cooperation with Gulf Countries through the launch of flagship projects", NATO, 10 July 2026, <https://www.nato.int/en/news-and-events/articles/news/2026/07/10/nato-deepens-security-cooperation-with-gulf-countries-through-the-launch-of-flagship-projects>

28. Jason Davidson and Matt Trunkey , The Ankara summit is an opportunity for NATO to ramp up engagement with its southern neighborhood” The Atlantic Council, 22 June 2026, <https://www.atlanticcouncil.org/dispatches/the-ankara-summit-is-an-opportunity-for-nato-to-ramp-up-engagement-with-its-southern-neighborhood/>
29. NATO, “The Ankara Summit Declaration”, NATO, 8 July 2026, <https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2026/07/08/the-ankara-summit-declaration>
30. The White House, President Trump’s Clear and Unchanging Objectives Drive Decisive Success Against Iranian Regime”, The White House, 1 April 2026, <https://www.whitehouse.gov/releases/2026/04/president-trumps-clear-and-unchanging-objectives-drive-decisive-success-against-iranian-regime/>

رؤى تركيية



Rouya Turkiyyah is a quarterly academic journal published by SETA Foundation since 2012. It covers a broad range of topics related to domestic and foreign policy of the Middle Eastern countries focusing mostly in their politics, economy and social problems. Rouya Turkiyyah seeks to furnish a new regional perspective, through the allocation of new spaces for serious discussions on the World Affairs but more specifically in the Middle East affairs.